Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الضياء

مجلة

علمية ادبية صحية صناعية

تصدر مرتين في الشهر

لصاحبها

الشيخ ابرهيم اليازجي

قيمة الاشتراك

٥٠ قرشاً في القطر المصري و ١٣ فرنكاً و ٥٠ سنتيماً في الخارج

وسنة الضياء عشرة اشهر

السنة السادسة ٦

الجزء السادس * ١٥ يناير سنة ١٩٠٤

مطبعة المعارف بشارع الفجالة بمصر

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

فهرست الجزء السابع

لسان العرب ـ الراديوم ـ الماموث ـ البحتري « لامين افندي الحداد » ـ إمَّا وحمص «لاحد القرآء» ـ الخليلة الخائنة « قصيدة لنقولا افندي رزق الله » ـ ملحة لطيفة « لمكاتب » ـ اسئلة واجوبتها ـ آثار ادبية ـ اليتيم « لنسيب افندي المعشلاني »

جميع المكاتبات المتعلقة بمعاملات المجلة سوآء كانت من المشتركين ام الوكلآء ينبغي ان تكون باسمنا رأساً كما ان جميع المكاتبات ووصولات الاشتراك الصادرة من ادارة المجلة ينبغي ان تكون مذيلةً بتوقيعنا الخاص

المرجوّ من حضرات الوكلآء والمشتركين ان لا يؤدّوا شيئاً من قيم الاشتراك الا بموجب وصل منا وكل مبلغ يؤدّى من غير وصلٍ مذيل بتوقيعنا لا نحاسب به

من رام مجموعة الضيآء لاحدى السنين السالفة تُعطى لهُ مجلدةً بقيمة الاشتراك نفسهِ مع فرق اجرة البريد في خارج القاهرة

وثمن الجزء الواحد ثلاثة غروش في القطر المصري و٧ سنتيماً في غيرهِ

الى حضرات المشتركين في القطر المصري

قد اقمنا حضرة جبران افندي سعد وكيلاً عامًّا للضيآء في القطر المصري فالمرجو من حضراتهم اعتمادهُ في دفع قيم الاشتراك بموجب وصولات ممضاة منا منهُ ولهم الفضل

لسان العرب

(تابع لما قبل)

وفي مادة (ب ج د)

« فكيف ولم يُنفَط عَناقٌ ولم تُرَع سَوامٌ باكناف الأجرّة باجد »

رُوي « ينفط » بصيغة المجهول وبالمثنّاة التحتية أوّلَهُ وصوابهُ « تَنفِط » بالمعلوم وبالتآء الفوقية لان العَناق انثى وهي العنز يقال نفطت العنز اذا نثرت بأنفها وهو كالعطاس في الانسان . وقولهُ « ولم تُرَع » صوابهُ « يُرَع » بالياء التحتية ليوافق قولهُ « باجد » في آخر البيت

وفي مادة (ب د د ـ ص ٤٤ س ١٦)

« كنا ثمانيةً وكانوا جحفلاً لُجُبًا فشُلُّوا بالرماح بدادِ »

وضُبط لجباً » بضم اولهِ وثانيهِ وصوابهُ « لَجِباً » بفتحٍ فكسر لانهُ صفةٌ من لَجِبَ لَجَباً على حدّ تَعِبٍ من تَعِبَ تَعَباً

وفيها بعد اسطر

« اَلاَ كَررتَ على ابن أُمّك مَعبَدٍ والعامريّ يقودهُ بصفادِ »

ضُبطت « الا » بالتخفيف وصوابها « أَلاّ » بالتشديد لاقامة الوزن لان مفاعلن لا يجيء في هذا البحر الا بوقص متفاعلن اي حذف تآئهِ وفيهِ من القبح ما لا يخفى على غير ضرورةٍ . على ان اكثرهم يروي مكان أَلاَّ « هَلاّ » . وقولهُ « كَررتَ » ضُبط بكسر الرآء الاولى على ان الفعل من حدّ عَلِمَ والصواب فتحها لانهُ من باب نصر

وفي هذه المادة (ص ٤٧ في اواخر الصفحة)

« فَمَنَحَتْ بُدَّتَها رفيقاً جامحاً والنار تلفح وجههُ بأوارها »

ضُبط «منحت» بفتحاتٍ وسكون التآء على انهُ من فعل المؤنثة وهو خلاف ما يقتضيهِ الوزن والمعنى لان الضمير من « بُدَّتها » للجزُور فمن العبث ان يقال انها هي منحت بُدَّتها اي القطعة منها والصواب « فمنحتُ » بصيغة فعل المتكلم

وفي مادة (ب ر د ـ ص ٥٠)

« اذا الارطى توسد أبرديهِ خدودَ جوازئٍ بالرمل عينِ »

ضُبط بنصب « خدود » والصواب رفعها لانها فاعل توسَّد

وفي مادة (ب ع د ـ ص ٥٧)

« بأن لا تُبغّي الودَّ من متباعدٍ ولا تَنْءَ من ذي بُعدةٍ ان تقرَّبا »

رُوي « تبغّي » هكذا باليآء آخرهُ بنآءً على كون « أَنْ » قبلهُ مصدرية ومقتضى تركيب البيت انها مفسّرة لكلام سابق على حدّ قول السمؤال

واوصى عاديا يوماً بأن لا تهدِّمْ يا سموأل ما بنيتُ

وكلمة « لا » الداخلة على الفعل ناهية لا نافية كما يدل عليهِ قولهُ « ولا تَنْءَ » في عجز البيت فالصواب « لا تُبغِّ » بحذف اليآء

وفي مادة (ج ل د ـ ص ٩٩ س ٥) « فهو جَلْدٌ وجليد و بيّن الجَلَد » عُطف « بيّن الجلد » على ما قبلهُ وهو غير مراد لان المقصود بهِ بيان المصدر لا انهُ صيغةٌ ثالثة من صيغ الوصف والصواب اسقاط العاطف

وفي مادة (ر ق د ـ ص ١٦٥ س ١٣) « والمُرقِدّ الطريق الواضح » وضُبط « المرقدّ » بكسر القاف وتشديد الدال وهو بنآءٌ غريب وصوابهُ

« المرقَدّ » بفتح القاف على حدّ المصفرّ والمُربَدّ وما جرى مجراهما

وفي مادة (ز ب د ـ س ١٣) « والزُبدة اخصّ من الزَّبد » ضُبط « الزَبد » بفتح اولهِ وثانيهِ ومعنى الزَبد رغوة اللبن فليس من الزُبدة في شيء وصوابهُ « الزُبد » بضم فسكون كما يظهر من العبارة المتقدمة

وبعد ذلك (س ١٨) « وقومٌ زابدون ذو زُبد » وصوابهُ « ذَوُو زُبد » بصيغة الجمع وهو ظاهر

وفي مادة (ص ع د ـ ص ٢٤٢ س ١٢) « ويقال فلانٌ يتتبع صُعُداهُ اي لا يرفع رأسهُ ولا يطأطئهُ » ضُبط بضم الصاد والعين من « صُعُداهُ » مقصوراً وهو من الامثلة التي لم ترد في اللغة وصوابهُ « يتتبع صُعُداءَهُ » بضمّ ففتح ومدّ الالف على حدّ بُرَحاء ورُحَضاء وما ماثلها . وقولهُ « لا يرفع رأسهُ ولا يطاطئهُ » صوابهُ « يرفع رأسهُ ولا يطأطئهُ » كما هي رواية الزمخشري في الاساس وهو كنايةٌ عن الكِبْر كما صرّح بهِ هناك

وفي مادة (ص ف د)

« هلاّ منَنتَ على اخيك معبّدٍ والعامريّ تقودهُ اصفادُ »

وقد تقدمت رواية هذا البيت قريباً بما يخالف هذه الرواية وهي فاسدة من عدة اوجه احدها ان الذي يُفهَم من صدر البيت ان الشاعر يقرّع اخا معبد على انهُ لم يمنّ عليهِ اي لم يطلقهُ من الاسر فمقتضاهُ انهُ كان اسيراً عند اخيهِ وهو مُستبعَد كما لا يخفى . على ان المؤلف ذكر القصة التي قيل لاجلها هذا البيت في مادة (ح ل ق) وحاصل ما رواهُ هناك ان البيت من قول عوف بن الخَرِع يخاطب لقيط بن زُرارة ويعيّرهُ باخيهِ معبد حين اسرتهُ

بنو عامر في يوم رحرحان وفرّ عنهُ وذلك قولهُ « والعامريُّ يقودهُ بصفادِ » والصفاد القيد . والثاني ان اسم الرجل « مَعْبَد » بوزن مذهب وهو مقتضى رواية البيت فيما تقدم ولكن لما بُدّل هنا لفظ « ابن امك » بلفظ « اخيك » نقص الشطر حرفاً وحينئذٍ احتيج الى تشديد الباء من « معبـد » لاقامة الوزن فتغير الاسم عن وضعهِ . والثالث ان قولهُ « والعامريّ يقودهُ اصفادُ » مقتضاهُ ان العامريّ هو الاسير وهو عكس ما في القصة وخلاف ما في صدر البيت هنا بحيث جاء كلٌّ من الشطرين من وادٍ وضاع معنى البيت من اصلهِ . وذلك فضلاً عن ان البيت جاء على هذه الرواية مضموم الرويّ مع ان قوافي سائر الابيات مكسورة فزاد على ذلك كلهِ الاقواء

وفي مادة (ق و د ـ س ١٩) « والقَوْد من الخيل الذي تقاد بمقاودها » وصوابهُ « التي تقاد » كما لا يخفى

وفي مادة (و أ د)

« وعمّي الذي منع الوائداتْ واحيا الوئيـدَ فلم يُوأَدِ »

ضُبط بسكون التاء من « الوائدات » فاجتمع هنالك ساكنان في وسط البيت وهذا ما لا تجدهُ في شيءٍ من الشعر فضلاً عن انهُ ممتنعٌ بالاعتبار النحويّ ايضاً لان هذا الاسكان لا يجوز الا في الوقف والوقف لا يكون في وسط الكلام . على انك ترى هذا الضبط مطّرداً في جميع الكتاب في كل بيتٍ من هذا البحر جاءت عروضهُ على هذا المثال مما يدلّ على ان المصحح لم يكن يعترضهُ فيهِ ادنى ريب وهو غريب . ولعلّ الذي سوّل لهُ ذلك انهُ رأى هذه العروض متحركةً خلافاً لاعاريض سائر الابحر

اذ غالبها ينتهي بالسكون فظن ان ذلك واجبٌ فيها . وليس الامر كذلك لان العروض لا تخرج عن حكم سائر الاجزآء الواقعة في حشو البيت فكل ما يجوز في غيرها يجوز فيها . فاذا كان آخرها قابلاً للزحاف بان تكون مختومةً بالسبب مثل فعولن في هذا البحر ومفاعيلن في الهزج وقع في الاولى القبض وفي الثانية الكفّ فحُذفت نونهما و بقيت اللام متحركة . على انهُ قد يقع هناك ما لا سبيل الى تسكينهِ كقول التهاميّ

أأُعطي المهنَّدَ من لا يُمَيِّـ زُ بين الفرِنْدِ و بين الخَشَبْ

فان آخر العروض من هذا البيت اليآء المُدغَم فيها من « يميّز » لان الزاي تابعة للشطر الثاني وهذه اليآء لا يمكن تسكينها لانهُ يؤدي الى اجتماع الساكنين في حشو الكلمة على غير حدّهِ ولا سيما اذا اعتبرنا ان هذا التسكين للوقف كما تقدم فانهُ يلزمنا ان نقف في وسط الكلمة . ومثل ذلك قول الآخر

اذا ما غَضِبَ العـاشِـ قُ فالغايةُ أن يرضى

فان آخر العروض الشين من « عاشق » والتسكين هنا اقبح من التسكين فيما تقدم لانهُ فضلاً عما ذُكر يفضي الى اختلال وزن البيت . وقس على ذلك ما اشبههُ في سائر الابحر فلا نطيل بسرد الامثلة عليهِ

وانما اشبعنا الكلام في هذا الموضع لانهُ من المواضع التي تشتبه على كثيرين حتى من جلّة الادبآء فانهم على الغالب يتوقفون في العروض المقبوضة من المتقارب فمنهم من يسكّنها كما فعل مصحح هذا الكتاب ومنهم من يستهجن التسكين لمثل ما ذكرناهُ فينقل المتحرك في آخرها الى عجز البيت كما

يُرَى ذلك في اكثر الدواوين المطبوعة كديوان البحتري وديوان ابن هانئ وغيرهما . على ان المصحح ربما سكّن في غير العروض المقبوضة كما وقع لهُ في قول الشاعر في مادة (ع ف د)

« وقائلةٍ ذا زمانُ اعتفادْ ومَن ذاك يبقى على الإعتفادِ »

فانهُ سكّن الدال من « اعتفاد » الواقع في صدر البيت مع انهُ منوّن وهو اغرب . وكانهُ لايرى في عروض المتقارب الا وزن فعَلْ او فعُولْ مع انك اذا تتبعت اشعار العرب وجدتها تراوح في القصيدة الواحدة بين اثبات فعولن برمتها وحذف نونها مع ابقآء اللام متحركة وحذف النون واللام جميعاً وذلك لكثرة تصرُّفهم في هذا البحر الى ما لم يتصرفوا بهِ في غيرهِ

(ستأتي البقية)

الراديوم

ما برح امر تركيب المادّة من الاسرار التي حُجبت من دونها بصائر الحكمآء وعجزت عن الوصول اليها مباحث العلمآء لان جُلّ ما يدركهُ الانسان من الجسم هذه الاعراض البادية لحسّهِ القائمة بينهُ وبين جواهر المادّة كحجابٍ كثيف يُعجزهُ اختراقهُ والنفوذ الى ما ورآءهُ . ولذلك كان قُصارَى ما في طوقهِ ان يستقري تلك الاعراض ويراقب ما يصاحبها من الخصائص التي يمتاز بها كل نوعٍ من انواع الموادّ لينتزع منها احكاماً كلية يسميها بالنواميس يبني عليها قياسهُ في تمييز الاجسام ومعرفة طبائعها

فمن النواميس الكبرى التي توصّل اليها باستقرآء تلك الخصائص ناموسٌ